

رسالة ملكية الى المشاركين في الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان بحوض البحر الأبيض المتوسط

وجهه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 29 ذي الحجة 1418 الموافق 27 أبريل 1998، رسالة الى المشاركين في الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان بحوض البحر الأبيض المتوسط المنعقد بمراكش من 25 الى 27 أبريل 1998.

وفيما يلي نص الرسالة الملكية السامية التي تلاها السيد إدريس الضحك
رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في ندوة 'جلسة الافتتاحية للملتقى

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يسرنا بالغ السرور أن تحتضن مملكتنا الملتقى الأول للمؤسسات الوطنية لتنمية وحماية حقوق الإنسان بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، كما يسعدنا أن نشمل أشغاله بمسايخ رعايتك وتحيط المشاركين فيه بصادق ترحيبنا وموقور عنايتنا تعبيراً عن جلالتنا عن المكانة الرقيقة التي يحتلها موضوع حقوق الإنسان في فكرنا وسياستنا، إذ ما فتئنا نتجاوب مع كل نداء يتعلق بحقوق الإنسان التجاوب التلقائي ونحيطه بالدعم المنشود، وهي سجية من سجايانا وورثناها عن أسلافنا وقيم حضارتنا العريقة ومكوناتنا الثقافية والروحية. وقد ترجمنا هذه العناية 'السابعة بحقوق الإنسان' في دستور مملكتنا وفي مختلف تشريعاتنا ومواقفتنا، ومنها

الالتزامات الدولية التي صادفت عليها أو المراتب المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمنا الي العديد منها.

ومما يبعث على الارتياح أن يبادر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يعمل تحت الإمرة لمباشرة لجلالتنا الى تحييد روح الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتفل العالم بذكرائه الحسين وذلك بتنظيم هذا الملتقى المتوسطي الأول للمؤسسات الوطنية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا ومساهمة اندوية السمية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان، وكلها مؤسسات يعدها العزم الوثيق لتحقيق تنمية حقوق الإنسان في الفضاء المتوسطي تعزيزا منها للمؤسسات الدولية العاملة على حماية تلك الحقوق وتنسيبها.

إن بلدنا الذي يحتل موقعا مهما على خفاف البحر الأبيض المتوسط، كان وما يزال وفيه لبداى حقوق الإنسان وكرامته، وقد ناضل نضالا مرهقا من أجل استقلاله واستعادة حقوقه بقيادة رائد التحرير والدنا المغفور له جلالة محمد الخامس. وما إن أحرز المغرب على استقلاله حتى ألقى جلالتهم مهم وضع أنظمة ديمقراطية على كاهل حكومته. فكان المغرب سباقا الى تكريس الحرية النقابية ووضع قانون الحريات العامة والأخذ ببداى التعددية السياسية والشفافية والديمقراطية من حاطة كل الفئات الجديدة برعاية الدولة بالمعروف اللازم لتوفير كرامتها. واستمرارا في هذا النهج التوحيدي، قمنا منذ اعتلائنا عرش مملكتنا بتطوير التشريعات وتدعيم المؤسسات ووضع الآليات الكفيلة بتأمين حقوق رعايانا هذه الحقوق التي نص عليها دستور 1962 وحظي التنصيص عليها دستور بعناية خاصة في كل مراجعة دستورية.

نقد أردن أن نقم حرج دولة عصرية هي دولة القانون، أي دولة الحق

الذي يعلم ولا يعلم عليه، وهي الدولة التي تحمي الحريات وتستبعد ما يتنافى مع حقوق الإنسان من تشريعات وممارسات، وهكذا أخذت تلك الحقوق في دستور 1992 البعد العالمي عندما نص الدستور على تثبيت المملكة المغربية بحقوق الإنسان المتعارف عليها عالمياً، وأناط بنا بوصفنا أميراً للمؤمنين أمانة صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، قممنا رعايانا من الوسائل القانونية لصور كرامتهم والدفاع عن حقوقهم إزاء الإدارة أو السلطة أو الدولة نفسها.

وإيماننا منا في تحصين تلك الحقوق والحريات من كل انتهاك ممكن أنشأتنا ضمن حكومتنا وزارة مكلفة بحقوق الإنسان ووزارة أخرى مكلفة بالأشخاص المعاقين .

كما أنشأتنا المحاكم الإدارية لضمان حقوق المواطنين تجاه الإدارة، واضعين نصب أعيننا ضمن حقوق الإنسان طبقاً لما يليه علينا ديننا الحنيف وقيم حضارتنا العريقة عبر كل المؤسسات القانونية والمدنية. وفي هذا السياق جاء تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة مستقلة عن الحكومة تشل سائر شرائح المجتمع المغربي . وتتمتع بالشخصية المعنوية اللازمة، لكي تكون وسيلة قانونية فعالة للدفاع عن حقوق المواطنين ضد أي خروقات ترتكب من جهة الإدارة أو السلطة .

وقد جعلنا تسجير هذا المجلس سنوياً بجلاننا ليتبوا المكانة العالية التي نريدها له وحملائه أمانة مساعدتنا على إحقاق الحقوق والدفاع عنها، ملتئين عليه بمسؤولية التحقيق في كل ما يعرض عليه من أشكال الانتهاكات لوضع الحقوق المشروعة في نصابها بكل نزاهة وشفافية ووضوح. وقد كان هذا المجلس في مستوى هذه المسؤولية لتحل بفضيلة الحوار والتكبر

على القضايا المرصوعة بين يديه يدرسها بكل تجرد ونزاهة، تطبيقاً لتوجيهاتنا وتحققاً لهدفنا المأمول؛ وهو استكمال كل مكونات دولة القانون.

وفي هذا السياق عبرنا باقتراح من هذا المجلس التشريعات الشافية مع مقتضيات حقوق الإنسان المضمونة في المواثيق الدولية. ومن المعلوم أن هناك من الانتهاكات للحقوق ما يرجع إلى تصرفات الأفراد وأنى ما جيل عليه البعض من أنانية واثرة أو ميل إلى العنف أو روح عدوانية، وهنا يكون للثقافة والتربية الدور الفعال في دعم ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في المجتمع، وإن لبسؤولية الجميع. فكلنا راع وكل منا مسؤول عن رعيته في محيطه المباشر كما يري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حضرات السيدات والسادة،

مما لا سرا فيه أن تخصيص الحقوق في عطاياها المتعددة رهين بتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتنمية هي المنهج الكفيل بتحقيق ذلك، إذ بدونها لن يكون للإنسان أي أمل في ممارسة تلك الحقوق. وما نحن نرى مناطق من العذلم تعصف بها الصراعات العرقية المتأججة بفعل الفقر والجهل والبطالة بحيث يستعصي إرساء دولة القانون وتوفير احترام حقوق الإنسان في مناخ محروم من تنمية طاقاته البشرية وتوجيهها التوجيه السليم في ضلال الأمن والسلم ومن الإقرار بهذه الضرورة يكتسي لقوكم الأول هذا طابع خاص إذ كثيراً ما تكون معوقات توفير حقوق الإنسان تتجاوز إمكانات الحكومات والجماعات، من هنا تصبح المؤسسات الوطنية لتنمية حقوق الإنسان والتي أصبحت تتعزز على المستوى الوطني والجهوي أداة فعالة في ترجمة تطلعات المنظمات الحكومية وغير الحكومية

الى واقع ملموس باعتباره تمثل كل شوائع المجتمع المدني لأنها قادرة على تقديم كل ما يحتاج إليه من آراء استشرية وآليات للحوار المحصول في هذا الشأن.

وإن حرص البحر الأبيض المتوسط لواعد بأن يكون خير منبث للحوار الجاد والتعاون المستمر في هذا المجال لأن له من التراث الحضاري ما يضمن له النجاح ويؤهله ليكون نموذجاً لغيره، فعلى ضفافه نرعرعت حضارات وثقافات إنسانية ونشأت علاقات دولية ثمرجية وكان فضاء للسبائكالات التجارية والثقافية القائمة على أساس التعايش الثقافي والديني والحضاري الذي مارست شعوبه في ظل هذا التعايش حقوقها الإنسانية أفراداً وجماعات. ولهذا فالأمل معقود عليكم في أن يسترجع هذا الحوض المتوسطي ما عرفه في الماضي من ازدهار وعرفته شعوبه من علاقات ثمرة وتعايش فعال وتضامن في إحقاق الحقوق الإنسانية المشروعة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لعني يقين أن مشاركة مثلي المؤسسات الوطنية وعدة شخصيات أخرى عرفت بالتزامها بالرسالة النبيلة وتحملها للمسئمة السامية المتمثلة في تكريم الإنسان لحماية حقوقه وتطويرها كاندونية 'السامية للأمم المتحدة' حقوق الإنسان السيدة ميري دويسون وغيرها من مناصري قضية حقوق الإنسان لكفيلة بأن تعطي هذا الملفاء كل أسباب النجاح والتوفيق .

إن لقاءكم هذا يأتي مباشرة بعد طفرة تاريخية حققتها مملكتنا تميزت بمسيرة ديمقراطية زائدة ارتكزت على ترانسي وتوافق كل الفعاليات السياسية في البلاد حول ما طرحناه عليها من اقتراحات تتعلق بتعديل الدستور وتطويره وتوقيع عدد من المرائيق الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية بين أطراف الإنتاج والأحزاب السياسية من جهة أخرى، واقترح العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للاستحقاقات السياسية وإجراء الانتخابات الجماعية والمهنية والتشريعية كانت نتيجتها تحقيق تجربة التناوب وتكريس حقوق المواطن المغربي في اختيار من يمثله ويتولى تدبير شؤونه العامة.

وإنه ليسعدنا أن تعيشوا معنا أجواء الحماس الوطني لتعميق هذه الاختيارات الديمقراطية المكرسة لحقوق الإنسان في بلدنا .
وققكم الله وكلل مساعيكم بالنجاح .
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

:حضر بالقصر الملكي بالرباط
في يوم الجمعة 26 ذي الحجة عام 1418 هـ
موفق 24 أبريل سنة 1998.
الملك الحسن الثاني
ملك المغرب